اللازم هو لامر الذي من الامرين المتنفين وايضا يلزم على
ذلك التقدير ان يكون ذاته محلا للفعل الحادث لان
فعل الشيء وصف له قائم بذاته فيكون الذات محلا له وان لم يكن له
في ذلك الفعل الصادر عنه قصد وارادة لزم كونه موجبا
بالذات لا فاعلا بالاختيار هف لانه خلاف المقدر اما بيان اللزوم
فلان المراد بالموجب ليس الا ما يصدر عنه الفعل بلا قصد وارادة
هو لاهو الثاني من الامرين المتنفين واما بيان امتناع
جواز فعله في الازل فلانه اذا لم يكن فعله جائزا فيكون
ممتنعا بذاته فاذا وجد صار ممكنا فيلزم الانقلاب المذكور
هف اي يلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى
الامكان الذاتي وان كان اللازم من كون الواجب فاعلا بالا
ختيار بقيد باطلا بطل ملزومه ايضا وهو كونه مختارا
فيكون فيلزم ان يكون موجبا بالذات اذ لا واسطة بينهما
واذا انتفى القول بعين الثاني وهو احد هذا التقرير
الذي به وقد ينظر في وجه ان يقال ان الازل اما ان

ال

لا اول شيء فله اعتباران احدهما ان يكون الازل ظرفا
لامكانه اي يمكن في الازل ان يكون ذلك الشيء موجودا
في الواقع سواء كان وجوده ازليا كالامكان او لا يكون
والثاني ان يكون الازل ظرفا لوجوده في يكون ذلك
الشيء الموجود ازليا البتة واذا عرفت هذا فنقول
نختار انه يجوز ويمكن في الازل ان يوجد فعل الواجب
في وقت من الاوقات في يلزم شيء مما ذكرتم لا حدوث
الفعل على تقدير الازلية ولا الانقلاب من الامتناع
الذاتي الى الامكان قال وقد يقرر الرد عليه بطريق
آخر وهو ان يقال ان اريد بجواز الفعل في الازل
في الازل امكانه الذاتي فنحن نختار انه جائز فيه
قولنا ان كان له قصد يلزم ان يكون الشيء الازلي
حادثا قلنا لا نم ذلك وانما يلزم ان لو كان للفعل
وجود في الازل وليس كذلك بل امكانه فيه ولا يلزم
من ازلية الامكان ازلية الوجود وامكان ازليته لنسبه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)